Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى لأن المقت مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله: ﴿ أكبر من مقتكم أنفسكم ﴾ وذهب الزمخشرى إلى أنه متعلق بالمقت الأول، ولم يسلم من نقد أبى حيان [1] ولعدم استقامة الشكل عند جمهور النحويين قدروا العامل فى الظرف مضمراً أى مقتكم إذ تدعون [2]

ونذكر مثالا آخر لتحرى النحويين استقامة الشكلِ وصحة الصناعة، قال بعض النحويين إلا «أعمالا» فى قوله تعالى ﴿ بالأخسرينَ أعمالا ﴾ [3] مفعول به، وأحس ابن خروف أن ذلك لا يستقيم صناعة لأن «خسر» لا يتعدى، ووافقه الصفار فى ذلك، وقال سيبويه ﴿ أعمالا ﴾ مشبه بالمفعول به ثم يقرر ابن هشام أن ﴿ أعمالا ﴾ ليس مفعولا به، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به سواء أكان فعله متعدياً أم لازماً، وليس شبهاً بالمفعول به لأن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل لأ نه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط ويقول : الصواب أنه تمييز [4] واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها، ينتمى إلى الصرف وبعضها ينتمى إلى النحو، فيرى ابن هشام أنه على المعرب أن يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب وأورد ستة عشر نوعاً من هذه الضوابط والقيم الخلافية وأشار إلى ما وقع فيه الوهم للمعربين لعدم مراعاة تلك الضوابط والقيم [5].

فمن الضوابط والقيم الصرفية :

(أ) اشتراط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، ولذا خُطِّىءَ الزمخشرى

---

(١) البحر المحيط لابن حيان، ٤٥٢/٧.

(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمنُ فى إعرابِ القرآن للعكبرى، ٢١٧/٣.

(٣) سورة الكهف : آية ١٠٣.

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام.

(٥) المرجع السابق، ٥٧٠/٢.